

حذرت من المساس بأمن واستقرار المملكة وأكدت على حقها في الدفاع عن أراضيها

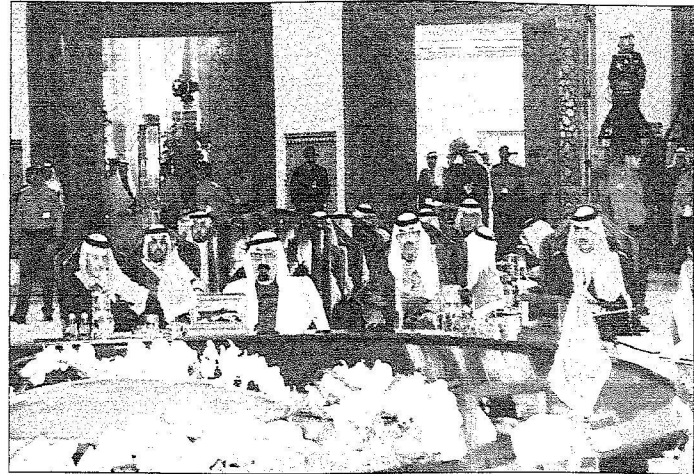
## قمة الكويت: تأكيد الثقة بالاقتصاد الخليجي وقدرته على تجاوز تبعات الأزمة العالمية

### الاستفتاء السويسري نهج غير مقبول ويقوض جهود تعزيز الحوار والتقارب بين الحضارات

### الموافقة على اعتماد مرشح البحرين أميناً عاماً لمجلس التعاون



خادم الحرمين وخواته القادة خلال اجتماع قمتهم بالكويت (واس)



لله عبدالله خلال الجلسة الختامية للقمة (واس)

# إقرار الاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون إنشاء مجلس نقدي ووضع جدول زمني للعملة الموحدة

الكويت - محمد النعيم

وأيمن الحصاد

أكد اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي امس تضامنيهم الختام مع المملكة العربية السعودية في مواجهة الاعتداءات على اراضيها والانتهاكات لحدودها معتبرين ان اي مساس بأمن واستقرار المملكة هو مساس بأمن واستقرار وسلامة دول المجلس كافة. وشدد القادة في البيان الختامي للوروة الـ ٣٠ للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على دعمهم المطلق لحق المملكة في الدفاع عن اراضيها وأمن مواطنيها مؤكداً في الوقت ذاته دعمهم الكامل لوحدة وأمن واستقرار اليمن الشقيق.

كما عبر المجلس الاعلى عن سعادته بعودة وسلامة صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة العربية السعودية الى ارض الوطن سالماً معافى وزوال الاثر العابر داعم المولى جلت قدرته ان يسيغ على سموه دوام الصحة وتنام العافية وعبر المجلس الاعلى عن تعازيه وصادق مواساته لما تسببت فيه السيول التي صاحبت

الأمطار التي نزلت على مدينة جدة وغيرها من المناطق من ضحايا ومصابين سائلا المولى جلت قدرته ان يتغمد الضحايا بواسع رحمته وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل وأن يلمهم خادم الحرمين الشريفين وأهالي الضحايا جميل الصبر والسلوان.

وتمن المجلس عاليا على وجه الخصوص المساهمة التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز دعما لمبادرة صاحب السمو رئيس القمة الاقتصادية العربية والخاصة بتنشجيع مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية.

وتمن المجلس الاعلى دور المملكة العربية السعودية في قمة مجموعة العشرين وتنسيق الجهود لتحقيق الاستقرار المالي واستقرار اسعار الطاقة والعمل على خروج الاقتصاد الدولي من الازمة المالية العالمية.

وقال البيان ان المجلس الاعلى وافق على اعتماد مرشح مملكة البحرين أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي اعتباراً من عام ٢٠١١. وذكر ان المجلس الاعلى تدارس الآثار الناتجة عن الازمة الاقتصادية العالمية ورحب بالجهود التي تبذلها دول المجلس للحد من هذه الازمة معرباً عن ثقته في مثانة اقتصاديات دوله وقدرتها على تجاوز تبعات هذه الازمة بفضل سلامة وكفاءة سياسات واجراءات الدول الاعضاء بهذا الشأن. واستعرض المجلس الاعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري وما تحقق من انجازات في مسيرة العمل المشترك منذ

الدورة الماضية في المجالات كافة وبحث تطورات القضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة. واتخذ بشأنها القرارات المناسبة وتلك على النحو التالي:

حول التعاون المشترك اعرب المجلس عن ارتياحه للتقدم المحرز بشأن تنفيذ الدول الاعضاء لقرارات العمل المشترك ويتطلى الى استكمال تنفيذ ما تبقى من قرارات في هذا الشأن.

وفي المجال الاقتصادي قرر المجلس الاعلى النظر في المقترح المقدم من دولة قطر بشأن انشاء بنك تنموي مشترك لدول مجلس التعاون في اجتماعها القادم في ضوء ما قدمته دولة قطر من ايضاحات ومعلومات عن البنك المقترح. كما يبارك المجلس الاعلى مصداقات الدول الاعضاء الاطراف في اتفاقية الاتحاد النقدي عليها ووجه بإنشاء المجلس النقدي وكلف مجلس ادارته بتكثيف العمل لإنجاز ما أوكل اليه من مهام بموجب الاتفاقية بما في ذلك تحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول.

وفيما يتعلق بمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون كلف المجلس الاعلى الامانة العامة باعداد نطاق الخدمات والشروط المرجعية لدراسة انشاء الهيئة وتحديد مهامها ونظامها الاساسي وهيكلها التخطيطي وتقويض لجنة التعاون المالي والاقتصادي باعتماد المبالغ المطلوبة لتغطية تكاليف التعاقد مع الشركات الاستشارية لاعداد الدراساتين المشار اليهما وتكليف لجنة وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون بتكثيف العمل لإنجاز هذا المشروع الحيوي في اسرع وقت ممكن وبأفضل المواصفات المتوفرة عالمياً والتنسيق بين الجهات المعنية بشبكات سكك الحديد بالدول الاعضاء وبما يحقق المواءمة مع سكة حديد دول مجلس التعاون.

وفيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة عبر المجلس الاعلى عن ارتياحه للتقدم المحرز بشأن تنفيذ قراراته في اطار السوق الخليجية المشتركة وافر المجلس الاعلى المساهرة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال التعليم الفني.

واطلع المجلس الاعلى على تقرير بشأن تفعيل اتفاقية التعاون بين دول المجلس والاقتصاد الاوربيسي وعبر عن رغبة دول المجلس في تعزيز مجالات التعاون بين الجانبين بما يقدم مصالهما

المشتركة.

وفي مجال التعاون العسكري والدفاع المشترك أقر المجلس الأعلى الاستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون وتطوير قدرات قوات درع الجزيرة المشتركة والمشاريع العسكرية المشتركة وأكد المجلس الأعلى على أهمية تعزيز التعاون بين دوله في مكافحة تهريب الأسلحة إلى دول المجلس. كما اعتمد المجلس القرارات والتوصيات المرفوعة من مجلس الدفاع المشترك.

وفي مجال التعاون والتنسيق الأمني أكد المجلس الأعلى على تكثيف تبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء كما رحب المجلس الأعلى بتوقيع دولة قطر على الاتفاقية الأمنية متطلعا لإكمال

التوقيع والمصادقة على غيرها من الاتفاقيات ذات الصلة بالشأن الأمني من جانب بقية الدول الأعضاء.

وبشأن الإرهاب جدد المجلس الأعلى موقفه الثابتة من ظاهرة الإرهاب وخطورته على المجتمعات الإنسانية وأهمية مكافحتها ومكافحة تمويلها والفكر المتطرف المؤدي لها وتكثيف الجهود الجماعية والدولية في مواجهتها وتبادل المعلومات وعدم استخدام أراضي الدول والتحصين والتخيط والتحريض على ارتكاب أنشطة إرهابية وشدد المجلس الأعلى على أهمية

توصيات المؤتمر العالمي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض عام ٢٠٠٥ م وتبنيه مباشرة خادم الحرمين الشريفين إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب الذي من شأنه تعزيز الجهود الدولية في هذا الشأن وأكد المجلس الأعلى على مواقفه الثابتة التي تقبذ الإرهاب بمختلف أشكاله وصوره مجدداً استنكاره للامعالم الإرهابية وما يتجم عنها من قتل للأبرياء وتدمير للممتلكات ومؤكداً على أهمية التصدي لها بشكل جماعي ودولي كما دعا المجلس إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وفي مجال التعليم اعتمد المجلس الأعلى الأضرار العام للبرامج والنشاطات التخريبية لجنود الاستراتيجية الثقافية لدول المجلس. وحول التعاون العلمي والتقني أكد المجلس الأعلى على أهمية استمرار الجهود المتخذة حيال استخدام الطاقة النووية للأغراض

السلمية في دول المجلس. كما شدد المجلس الأعلى على أهمية نجاح مؤتمر كوبنهاغن للمناخ وذلك من مبدأ المسؤولية المشتركة وإيماناً منه بأن التغيرات المحتملة لتغير المناخ يتطلب تحركاً وتضامناً دولياً في إطار التنمية المستدامة عربياً عن مساندة جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف المنشودة وثمن المجلس الأعلى تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر بمبلغ ١٥٠ مليون دولار لكل منها لإنشاء صندوق الأبحاث الخاص بالطاقة والبيئة والتغير المناخي الذي يبارك المملكة العربية السعودية على الإعلان عنه في قمة أوبك الثالثة التي عقدت في الرياض يومي ١٧ - ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧م.

وناقش المجلس الأعلى الحوار بين الحضارات مؤكداً على أهمية تفعيل الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات المختلفة والحرص على بناء جسور التلاقي بين الشعوب والحضارات وهذا ما جسده مبادرة خادم الحرمين الملك عبدالله حفظه الله للحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات والمؤتمرات العديدة التي عقدت ضمن هذه المبادرة. وأضاف المجلس في بيانه الختامي "غير أننا فوجئنا بنتائج الاستفتاء على حثل المانن في الاتحاد السويسري وسعي بعض الدول إلى تأييد هذا التوجه مما يعبر عن نهج غير مقبول ويعد تمييزاً ضد الإسلام والمسلمين كما يقوض

جهود تعزيز الحوار والتقارب بين الحضارات والثقافات المختلفة وفي هذا الإطار يدعو المجلس الأعلى الاتحاد السويسري والمجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لضمان احترام الصقوف الدينية والحفاظ على أماكن العبادة. كما اطلع المجلس الأعلى على مرثيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بشأن الموضوعات التي تمت دراستها وهي:

١. تقييم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٢. دراسة الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتدابير التي يمكن اتخاذها.

٣. دراسة الأمن الغذائي والمائي لمجلس التعاون. وقرر اعتمادها واحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة لتفعيل وتعزيز العمل المشترك بين دول المجلس في ضوء ذلك. وفي هذا السياق قرر المجلس الأعلى تكليف اللجنة الاستشارية لدراسة عدد من الموضوعات في دورتها الثالثة عشرة وهي:

١. تطوير إنتاج المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية مثل النخيل ورفع مساهمة الإنتاج الزراعي والحيواني والسحكي في الناتج المحلي. ٢. الاحتباس الحراري والتغير المناخي. ٣. رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والحد من الإعاقة. وعرض نتائج هذه الدراسات على المجلس الأعلى في دورته الحادية والثلاثين.

كما اطلع المجلس الأعلى

على تقرير الامين العام بشأن مسارات التعاون بين دول المجلس والجمهورية اليمنية وعبر عن ارتياحه للتقدم الذي تم احرازه خلال عام ٢٠٠٩ فيما يخص تمويل دول المجلس للمشاريع التنموية في اليمن وحث الدول والجهات المانحة على سرعة استكمال تنفيذ تعهداتها التي تقدمتها في مؤتمر المانحين في لندن واعتمد انضمام اليمن الى لجنة رؤساء وكلاء البريد.

وفي الجانب السياسي جدد المجلس الاعلى التأكيد على دعم حق السيادة لدولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث؛ طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وابو موسى، وعلى المياه الاقليمية والاقليم الجبوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الامارات العربية.

وعبر المجلس عن اسفه لعدم احراز الاتصالات مع جمهورية ايران الاسلامية اي نتائج ايجابية من شأنها التوصل الى حل قضية الجزر الثلاث دما يسهم في تعزيز امن واستقرار المنطقة. مشدداً على استخدام كافة الوسائل السلمية التي تؤدي الى إعادة حق دولة الامارات العربية المتحدة في جزرها

الثلاث وداعياً جمهورية ايران الاسلامية للاستجابة لمساعي دولة الامارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة او اللجوء الى محكمة العدل الدولية ومطالبة ايران بالالتزام بالمرتكبات الأساسية لإقامة علاقات حسن جوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

كما جدد المجلس الاعلى التأكيد على مواقفه الثابتة من اهمية الالتزام بالشرعية الدولية واكد على موقفه السرامي الى جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل والاسلحة النووية، ورحب المجلس الاعلى بالجهود الدولية القائمة لحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية والدبلوماسية وعبر عن امته في أن تسعى كافة الاطراف المعنية الى التوصل الى تسوية سياسية تبدد المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف وتحقق امن واستقرار المنطقة وتكفل حق

دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في اطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة ووفق معايير وجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت اشرافها وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة دون استثناء بما فيها اسرائيل.

الى ذلك اشاد المجلس الاعلى بالمبادرة الكريمة والحكيمة التي اطلقها خادم الحرمين الشريفين في القمة الاقتصادية العربية التنموية الاجتماعية التي عقدت في دولة الكويت في يناير ٢٠٠٩ من اجل المصالحة العربية والتي عبرت عن مدى حرصه على لم الشمل وتحقيق التماسك العربي.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومسألة السلام في الشرق الاوسط تدارس المجلس الاعلى تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ومستجدات مسيرة السلام وما ترتبته الآلة العسكرية الاسرائيلية من جرائم ضد الإنسانية وما تفرضه من حصار جائن وعقاب جماعي على قطاع غزة ويدعو المجلس الاعلى الاطراف الدولية الفاعلة الى الانتهاء الفوري لهذا الوضع وتطبيق قرارات مجلس الامن الدولي (١٨٦٠) الذي دعا الى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر.

ورحب المجلس الاعلى في هذا الاطار باقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس حقوق الانسان لتقرير جولدستون حول انتهاكات اسرائيل الخطيرة وفي هذا الصدد عبر المجلس الاعلى عن تأييده لقرار مجلس الجامعة العربية الخاص بعقد جلسة خاصة لمجلس الامن الدولي لإعلان قيام الدولة الفلسطينية على اراضيها المحتلة في عام ١٩٦٧ وندد المجلس الاعلى بالسياسات الاسرائيلية اصادية الجانب ومحاوله فرض الامن الواقع بتغيير الاوضاع الجغرافية والسكانية للاراضي الفلسطينية المحتلة واعمال التهويد القائمة في القدس الشرقية وتكثيف سياسة الاستيطان وتوسيع المستوطنات القائمة. وطالب المجلس الاعلى المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته نحو الايقاف الفوري للنشاطات الاستيطانية وازالة جدار الفصل العنصري وعدم السماح لاسرائيل بالمساس بوضع القدس الشريف والمحافظة على المقدسات الاسلامية والمسيحية.

كما أكد المجلس على أن تحقيق السلام الشامل والعدل والدائم يقوم على انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في عام

كما أكد على ان تحقيق الامن والاستقرار يتطلب الاسراع في تحقيق المصالحة الوطنية العراقية لإنجاح العملية السياسية الشاملة والتي يجب ان تستوعب جميع أبناء الشعب العراقي بدون استثناء او تمييز. وفي الشأن اللبناني جدد المجلس الاعلى دعمه الكامل لاستكمال بنود اتفاق الدوحة بين القوى اللبنانية الذي تم التوصل اليه برعاية كريمة من لدن حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر وما أثمر عنه الاتفاق من انتخابات نيابية ناجحة. كما رحب المجلس الاعلى بتشكيل الحكومة اللبنانية برئاسة دولة رئيس الوزراء سعد الحريري مغربا عن امله في ان يسهم ذلك في دعم وتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الامن والاستقرار والرخاء في لبنان الشقيق مجددا وقوفه الى جانب لبنان وشعبه في كل ما من شأنه أن يسهم في تعزيز امنه واستقراره. وفي الشأن السوداني عبر المجلس عن تضامنه مع جمهورية السودان وعدم القبول بالإجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية في اطار النزاع في دارفور.

كما تطلع المجلس الى نجاح محادثات السلام في الدوحة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة وان يتحقق التوافق السوداني المنشود.

١٩٦٧ في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية المحتلة ومزارع شبعا اللبنانية وقرية العجر وفقا لقراري مجلس الامن الدولي ٤٢٥ و٤٢٦. واعتبر المجلس الاعلى بيان الاتصاف الاوروبي الراض لتغيير حدود السادس من يونيو ١٩٦٧ خطوة أولى على تولى المجتمع الدولي لمسؤوليته والتأكيد على الحق الفلسطيني في القدس كعاصمة له في إطار إنشاء دولته المستقلة والمتصلة والقابلة للحياة وفق مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ومبدأ الارض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

ودعا المجلس الاعلى كافة الفصائل الفلسطينية الى اهمية تم الشمل وتوحيد الكلمة والتوصل الى حكومة وحدة وطنية فلسطينية تعزيرها للوحدة الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المسلوبة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الشأن العراقي أعرب المجلس الاعلى عن اداسته لعمليات التفجير التي تعرضت لها المدن العراقية مؤخرا أملا ان يتحقق للعراق وشعبه الشقيق الامن والاستقرار واتد مجددا على مواقفه الثابتة بشأن احترام وحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والحفاظ على هويته العربية والإسلامية.